وفد وزاري يبحث مع ممثلي محافظة جنين احتياجات المواطنين وتعزيز التواصل الميداني

جنين- الحياة الجديدة- وفا- اطلع وفد وزاري، أمس الخميس، على احتياجات محافظة جنين، وذلك خلال لقاء حكومي عقد في دار المحافظة، ضم قرابة نصف أعضاء مجلس الوزراء، ورئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، وممثلين عن مجلس الوزراء ومركز الاتصال الحكومي، إلى جانب مشاركة واسعة من ممثلي المجتمع المحلي والقطاع الخاص والهيئات المحلية والمؤسسات الرسمية وفعاليات المحافظة.

وافتتح محافظ جنين كمال أبو الرب اللقاء بكلمة رحب فيها بالوفد الحكومي والحضور، مؤكدا أهمية هذه الزيارات في تعزيز الشراكة بين الحكومة والمحافظات.

واستعرض أبرز التحديات التي تواجه محافظة جنين في ظل الظروف الراهنة، إلى جانب المشاريع الحيوية التي تعمل الحكومة على تنفيذها، وفي مقدمتها المنطقة الصناعية، والمستشفى الهندي التخصصي، ومشاريع تطوير وتعبيد الطرق، لما تمثله من أهمية في دعم التنمية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتطرق أبو الرب إلى جهود المحافظة والوزارات في متابعة القضايا اليومية للمواطنين، مشيداً بالدور الذي تقوم به المؤسسات الحكومية، وموجهاً التحية للأجهزة الأمنية على جهودها في ظل الظروف الأمنية المعقدة التي تشهدها المحافظة.

من جانبه، أكد وزير الداخلية زياد هب الريح أن الحكومة تواصل أداء واجبها الوطني رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها، وفي مقدمتها احتجاز أموال المقاصة والأزمة المالية وما يرافقها من تضييقات وإجراءات تعيق عمل المؤسسات الحكومية.

وأوضح أن الزيارات الميدانية التي تنفذها الحكومة تهدف إلى الاطلاع المباشر على احتياجات المواطنين والاستماع إلى ملاحظاتهم، بما يسهم في معالجة القضايا المطروحة وفق الإمكانات المتاحة، مشيداً بصمود الموظفين العموميين واستمرارهم في تقديم الخدمات للمواطنين رغم الظروف الاستثنائية.

بدوره، شدد أبو هولي وعدد من المسؤولين المشاركين على أهمية اللقاءات المباشرة مع المواطنين، باعتبارها جسراً لتعزيز التواصل بين الحكومة والمجتمع، وتوفير مساحة للاستماع إلى الهموم والاحتياجات الحقيقية للمواطنين بما يدعم عملية صنع القرار والاستجابة للأولويات التنموية والخدمية في المحافظة.

واختُتم اللقاء بفتح باب الحوار والنقاش مع الحضور، حيث طُرحت العديد من القضايا والاستفسارات المتعلقة باحتياجات مناطق محافظة جنين، واستمع الوفد الحكومي إلى مداخلات المواطنين وممثلي المؤسسات والفعاليات، مؤكدين حرص الحكومة على مواصلة التواصل الميداني والعمل المشترك مع مختلف الشركاء لتطوير الخدمات وتعزيز صمود المواطنين في المحافظة.

من ناحيته، تفقد وزير السياحة والآثار هاني الحايك، مشاريع ترميم المواقع التراثية وأعمال ترميم وتأهيل عدد من المواقع التراثية في قرية جلبون شرق جنين، واستمع إلى شرح حول سير العمل والجهود المبذولة للحفاظ على الموروث الثقافي.

وأشار إلى أن الوزارة تواصل تنفيذ مشاريع حماية وترميم المواقع التاريخية في مختلف المحافظات، لما تمثله من قيمة وطنية وثقافية، وبما يسهم في تعزيز صمود المواطنين والحفاظ على الهوية الفلسطينية، مؤكدا أن حماية التراث الثقافي الفلسطيني وصونه يمثلان أولوية وطنية، وأن الوزارة تعمل بالشراكة مع الهيئات المحلية والمؤسسات الوطنية لضمان استدامة هذه المواقع وتطويرها بما يخدم المجتمع المحلي ويعزز مكانة فلسطين السياحية والثقافية.

بدوره، قال وزير الحكم المحلي سامي حجاوي، إنه وفي ظل هذه المعطيات الراهنة يتطلب الأمر منا جميعا كمؤسسات حكومية وهيئات محلية ومؤسسات مجتمع مدني والمواطنين عامة التكاتف والتعاضد والعمل بشكل جمعي ومتكامل ومشترك من أجل تعزيز الصمود والثبات، وتوفير كل ما يلزم من متطلبات واحتياجات للوقوف صفا واحدا في وجه هذه المخططات العنصرية للاحتلال الإسرائيلي، والتصدي لها بكل عزيمة وإرادة وطنية جامعة.

وأشار الى أن الوزارة ستعمل على تنفيذ رزمة من المشاريع خلال المرحلة المقبلة في محافظة جنين، بتمويل من الصناديق العربية والاسلامية والدول الصديقة والمانحة، الى جانب متابعة تنفيذ مشروع التعافي المجتمعي وخلق فرص عمل، والمنفذ من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية في العديد من البلديات والمجالس القروية.

واستمع حجاوي والوفد الوزاري إلى رؤساء الهيئات المحلية الذين استعرضوا أبرز التحديات والاحتياجات الملحة في ظل العدوان المتواصل خاصة فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية، ومناقشة قضايا المياه والكهرباء والنفايات، والصرف الصحي، والمخططات الهيكلية، وغيرها.

وكان وفد وزاري بدأ أمس الخميس، جولة ميدانية في محافظة جنين لتفقد احتياجات المواطنين والاطلاع على سير تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات.

وعقد الوفد لقاءات مع ممثلي المؤسسات والهيئات المحلية والقطاعات الاقتصادية، في إطار متابعة احتياجات المحافظة وتعزيز صمود المواطنين.

وقال مركز الاتصال الحكومي إن نحو نصف أعضاء مجلس الوزراء يشاركون في الزيارة، كل بحسب اختصاصه، حيث تتضمن لقاءات موسعة مع فعاليات المحافظة وممثلي مختلف المؤسسات والقطاعات، إلى جانب جولات ميدانية على عدد من المشاريع.

اشتية: حياة شعبنا ليست خسائر جانبية وكرامتهم ليست قضية تفاوضية

باريس- الحياة الجديدة- أكد عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» محمد اشتية، في كلمة ألقاها أمام مجموعة من الشخصيات الدولية في العاصمة الفرنسية باريس، أن شعبنا أصبح يمتلك صوته الحاضر على الساحة الدولية، حاملا رواية الألم والكرامة والحقوق.

وقال اشتية، إن شعبنا عاش سنوات طويلة من الفقد الإنساني، حيث فقدت عائلات أبناءها وجيرانها وذكرياتها، غير أن ذلك لم يمس الكرامة الإنسانية أو يقضِ على إرادة الحياة لديهم.

وحذر من تحول ضحايا الحروب والاحتلال إلى أرقام وإحصاءات مجردة، معتبرا أن هذا التحول يضعف التعاطف الإنساني، وأن مسؤولية المجتمع الدولي تتمثل في إعادة الاعتبار الإنساني للضحايا كأشخاص لهم حياة وذكريات وأحلام.

ودعا اشتية إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني، مؤكدا أن حياة الفلسطينيين ليست خسائر جانبية، وأن كرامتهم ليست موضوعا تفاوضيا، بل حق إنساني أساسي.

وأشار إلى مساهمة الفلسطينيين في الثقافة والحضارة الإنسانية، مؤكدا أنهم يستحقون حقهم في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، إلى جانب حق عودة اللاجئين.

وأكد أن الفلسطينيين يؤمنون بسلام قائم على العدالة والحرية والكرامة والقانون الدولي، مشددا على أن الأمن لا يتحقق عبر الحروب، بل عبر تسوية سياسية عادلة.

وتحدث عن تطلعات الفلسطينيين اليومية، من حرية الحركة بين غزة والضفة بما فيها القدس، إلى تمكين الشتات من العودة إلى أراضيه، وإزالة الحواجز العسكرية ووقف اعتداءات المستوطنين.

وشدد على أن الشعب الفلسطيني يسعى إلى المساواة مع باقي شعوب العالم، وإلى إقامة دولته المستقلة بما يضمن كرامته وحقوقه الوطنية.

«العليا لشؤون الكنائس» ترحب بوصف الكنيسة المشيخية لعدوان الاحتلال على غزة بالإبادة الجماعية

رام الله- الحياة الجديدة- رحبت اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس، برئاسة رئيسها، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رمزي خوري، بالقرارات التاريخية التي أقرتها الجمعية العامة السابعة والعشرون بعد المائتين للكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة الأميركية، والتي وصفت ما ترتكبه إسرائيل في قطاع غزة بأنه جريمة إبادة جماعية وانتهاك جسيم للقانون الدولي، وأقرت بأغلبية ساحقة بلغت (454 مقابل 15) قرارا بهذا الشأن.

وقالت اللجنة في بيان، أمس الخميس، إن الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة الأميركية، إحدى أبرز وأكبر الكنائس البروتستانتية هناك، وتضم أكثر من مليون عضو ونحو ثمانية آلاف كنيسة محلية.

وثمّنت اللجنة الدور الذي اضطلع به القسيسون الفلسطينيون المشيخيون، إلى جانب الكنيسة المشيخية في الأراضي المقدسة، في نقل الصوت الفلسطيني وتفعيل التواصل الكنسي الدولي، بما أسهم في بلورة هذا الموقف الأخلاقي والإنساني داخل أروقة الكنيسة العالمية.

وأكدت أن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة، تشكل خطوة متقدمة في ترسيخ مبادئ العدالة والمساءلة، إذ تضمنت اعتبار ما ترتكبه إسرائيل في قطاع غزة جريمة إبادة جماعية، والدعوة إلى فرض حظر أميركي على تصدير الأسلحة إليها، باعتبار أن استمرار تدفقها يسهم في إطالة أمد الجرائم المرتكبة بحق المدنيين الفلسطينيين ويقوض فرص تحقيق السلام.

كما ثمنت اللجنة قرار الكنيسة الداعي إلى مقاطعة المنتجات والشركات المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته للقانون الدولي، إلى جانب قرار سحب استثماراتها من شركتي Palantir Technologies و GE Aerospace بسبب ارتباطهما بدعم العمليات العسكرية الإسرائيلية.

واعتبرت أن هذه الخطوات تجسد التزاما أخلاقيا بالاستثمار المسؤول، وترسل رسالة واضحة بأن المؤسسات الدينية لا ينبغي أن تكون شريكة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في دعم الاحتلال أو الاستفادة من جرائمه.

ورحبت اللجنة كذلك باعتماد وثيقة «كايروس فلسطين»، باعتبارها وثيقة تعبر عن رؤية مسيحية فلسطينية تدعو إلى الحرية والعدالة وإنهاء الاحتلال، وتؤكد أن السلام العادل لا يمكن أن يتحقق إلا بإنهاء الظلم واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، مشيدة بالدور الذي تؤديه الكنائس الفلسطينية في الدفاع عن الوجود المسيحي الأصيل في أرض المسيح وعن الحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني.

كما أشادت بقرار الجمعية العامة تكليف هيئات الكنيسة بمواصلة جهود المناصرة أمام الكونغرس الأميركي، للمطالبة بفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، وتشجيع أعضائها على الامتناع عن شراء المنتجات المرتبطة بانتهاكات القانون الدولي، مؤكدة أن هذه الخطوات تعكس ترجمة عملية للمبادئ الأخلاقية التي تتبناها الكنيسة.

ودعت اللجنة الرئاسية العليا، الكنائس والمؤسسات الكنسية في مختلف أنحاء العالم إلى الاقتداء بهذا الموقف التاريخي، واتخاذ خطوات عملية تنسجم مع رسالتها الروحية والأخلاقية، من خلال دعم المساءلة الدولية، ووقف تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، ومحاسبة الشركات المتورطة في دعم الاحتلال، والضغط من أجل إنهاء الاحتلال، وتمكين شعبنا الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في الحرية وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، بما يحقق سلاما عادلا وشاملا وفق قرارات الشرعية الدولية.

أبو دياك: تصنيفات (أ، ب، ج) لا تستند إلى أي أساس قانوني دولي وهي ترتيبات مؤقتة

رام الله- وفا- قال عضو المجلس الثوري لحركة فتح، وزير العدل الأسبق، المستشار علي أبو دياك، إن تصنيفات الاحتلال للمناطق الفلسطينية (أ، ب، ج) لا تستند إلى أي أساس قانوني دولي، ولا تشكل حدودًا جغرافية أو سياسية معترفًا بها، وإن هذه التقسيمات جاءت في إطار ترتيبات إدارية مؤقتة ضمن اتفاق «أوسلو»، ولم تُغيّر من الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

وأضاف أن جميع الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة)، تُعد وحدة جغرافية وقانونية واحدة تخضع للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، داعيًا إلى عدم تكريس هذه التصنيفات كواقع دائم على الأرض.

وأوضح في مقابلة مع و»كالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا»، أنه لا يجوز لدولة الاحتلال الإسرائيلي استبدال قواعد وأحكام القانون الدولي بمسميات زائفة ومصطلحات غير قانونية والسعي لفرضها على الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م.

وأضاف أن جميع مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، سواء الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن، لم تعترف بتصنيفات الأراضي المحتلة الواردة في اتفاق « أوسلو» أي تصنيفات (أ، ب، ج) بأنها تشكل أي نوع من الحدود الجغرافية أو الديمغرافية القانونية أو السياسية، مضيفاً بأن هذه التقسيمات لم تكن سوى ترتيبات إدارية مؤقتة تسري خلال المرحلة الانتقالية المؤقتة لخدمة مفاوضات الحل النهائي الذي كان يجب أن يفضي إلى حل الدولتين سنة 1999م، وأشار إلى أن هذه التقسيمات لم تغير على الاطلاق المركز القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة بصفتها أراضي فلسطينية تحت الاحتلال منذ عام 1967م.

وأشار أبو دياك إلى أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن قد أكدت أن الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، تشكل وحدة جغرافية وإقليمية وديمغرافية واحدة وتقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي، وينسحب ذلك على ما تروج له قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة وما تحاول تسويقه من مسميات وتصنيفات أخرى مثل «المنطقة الصفراء» أو غيرها من المناطق التي يحددها الاحتلال بالقوة وبقرارات عسكرية أحادية.

وبالسؤال عن سياسات وإجراءات الاستيلاء على الأراضي والاستعمار، أشار أبو دياك إلى أن السياسات والممارسات الاستعمارية الإسرائيلية تنتهك المادة (49) من معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب التي تحظر على دولة الاحتلال نقل مجموعات من سكّانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وهذه المادة تشمل قيام دولة الاحتلال بتشجيع المستوطنين على الاستيطان في الأراضي المحتلة بهدف تغيير صفتها الجغرافية والديمغرافية من خلال الحوافز السياسية والاقتصادية والمالية. كما تنتهك المادة (53) من معاهدة جنيف الرابعة التي تحظر تدمير الممتلكات الخاصة للمواطنين في الأراضي المحتلة، وتنتهك المادة (46) من معاهدة لاهاي التي تحظر مصادرة الممتلكات الخاصة للمواطنين في الأراضي المحتلة. وتنتهك دولة الاحتلال المبادئ القانونية الواردة في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ومبدأ حظر التهديد باستعمال القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ ضرورة فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.

وأضاف أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2334) الصادر في 23 ديسمبر 2016، قد نص بشكل واضح لا غموض فيه على وضع نهاية للمستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومطالبة إسرائيل بوقف الاستعمار في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء المستعمرات في الأرض المحتلة منذ عام 1967.

وأشار إلى الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 19 تموز سنة 2024 الذي يؤكد حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم شرعية المستعمرات، ويؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (المحتلة عام 1967م هو احتلال غير قانوني وأن ممارساته من بناء المستوطنات وزيادة عدد المستعمرين وحرمان الفلسطينيين من أساسيات الحياة واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية هي ممارسات غير قانونية، وأن الاحتلال الإسرائيلي يرتكب جريمة الفصل العنصري في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعلى الاحتلال أن يفكك المستعمرات ويمكن الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير.

وأشار إلى أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية قانونية كبيرة جراء سماحه باستمرار الاحتلال والاستعمار والعدوان الإسرائيلي على شعبنا الفلسطيني، لافتاً إلى أن هناك مسؤوليات قانونية ملزمة ملقاة على المجتمع الدولي بموجب الميثاق والمعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي، وقد أكد ذلك الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بأنه لا يجوز للمجتمع الدولي أن يستمر في تجاهل الأحكام القانونية المتعلقة بالسياسات غير القانونية والممارسات التي تنتهجها إسرائيل ويتعين على مجلس الأمن أن يتحرك الآن ويضع حداً للإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل منذ عقود من الزمان.

وأكدا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تمارس أبشع أشكال العدوان على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا وموارد نا ومقدراتنا، وترتكب جرائم الحرب والعدوان والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وجرائم الفصل العنصري ضد شعبنا الفلسطيني، وتسعى فعلياً لتقويض السلطة الوطنية وحصارها المالي والاقتصادي وقرصنة أموال شعبنا، وتدفع بشعبنا الفلسطيني نحو اليأس المطبق والحرمان والتجويع وفقدان ما تبقى لديه من أمل بالعيش بكرامة وأمان وسلام، وفقدان الثقة والأمل بالمنظومة الدولية وبالعدالة الدولية.

وناشد أبو دياك دول العالم وهيئة الأمم المتحدة للوقوف عند مسؤولياتها القانونية والإنسانية والأخلاقية لتوفير الحماية الدولية لشعبنا وأرضنا المحتلة وتحقيق العدالة الدولية والأمن والسلم الدولي، وتخليص شعبنا الفلسطيني من ويلات الاحتلال والاستعمار وإلزام دولة الاحتلال باحترام القانون الدولي والانساني وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والقرارات الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

أبو هولي: الأونروا باقية طالما الحل السياسي غائب وتفويضها تملكه الدول الأعضاء لا «مجلس السلام»

رام الله- الحياة الجديدة- أدانت دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير، التصريحات الصادرة عما يسمى «مجلس السلام»، والتي زعم فيها أنه «لا مكان للأونروا في غزة الجديدة»، معتبرة أن هذه المواقف تمثل تبنيًا وتساوقاً للرواية الاستعمارية العنصرية الإسرائيلية، ومحاولة تصفية مكشوفة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتنكرًا صارخًا للمسؤولية القانونية والسياسية الأخلاقية التي يتحملها المجتمع الدولي تجاههم.

وأكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، رئيس دائرة شؤون اللاجئين، أحمد أبو هولي، أن «الأونروا» مستمرة في ولاية عملها وتقديم خدماتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس وخاصة في قطاع غزة ومخيماته المنكوبة والمدمرة بحسب التفويض الممنوح لها بالقرار 302 طالما أن الحل السياسي العادل والشامل للقضية الفلسطينية ما زال معطلاً وغائبًا.

وأوضح بأنه ليس من حق «مجلس السلام»، الذي تم تشكيله بموجب قرار أممي، أن ينهي أو يلغي وجود وكالة أممية أصيلة أُنشئت بقرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتساءل أبو هولي من الذي منح لمجلس السلام هذا الحق؟.

وأشار أبو هولي الى أن مصير «الأونروا»، وتفويضها، وولاية عملها، تحددها فقط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة، وليس عبر «مجلس السلام» الذي مُنح صلاحيات محددة وحصرية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 مؤكدا أن قرار مجلس الأمن وخطة الرئيس ترمب لم تمنح مجلس السلام هذا التفويض لإنهاء دور الوكالة في قطاع غزة.

وشدّد على أن الوكالة تجسّد المسؤولية الأخلاقية والالتزام القانوني الصارم للمجتمع الدولي تجاه حقوق اللاجئين، وصولًا إلى تحقيق عودتهم وتعويضهم وفق قرار الجمعية العامة رقم (194). وأكّد أن أي مساس بالأونروا أو محاولة لتفكيكها يُعدّ استهدافًا مباشرًا للهوية الوطنية الفلسطينية، ومحاولة لشطب الصفة السياسية والقانونية للاجئ، وتقويضًا لحق العودة، بما ينسجم مع أوهام الحسم الاستعماري، وهي محاولات سيواجهها اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة بقوة. ودعا أبو هولي الجمعية العامة للأمم المتحدة وكافة الدول الأعضاء إلى تحمل مسؤولياتهم التاريخية، والتصدي الحازم لهذه المؤامرات الاستعمارية عبر توفير الحماية السياسية والمالية للأونروا، والتمسك بالاتفاقيات الدولية التي تضمن حصانتها وامتيازاتها واحترام حرمة مبانيها في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكدًا أن إرادة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة ستفشل كافة مخططات التصفية والتهجير.